NPT/CONF.2000/MC.II/WP.9

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠

28 April 2000
Arabic
Original: English

نيويورك، ٢٤ نيسان/أبريل-١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠

تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط

ورقة عمل مقدمة من مصر إلى اللجنة الرئيسية الثانية

١ - إن النتيجة التي تمخض عنها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥ كانت تتألف من مجموعة تشمل ثلاثة مقررات وقرار واحد:

- مقرر بشأن تعزيز عملية استعراض المعاهدة؛
- مقرر بشأن مبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي؛
- مقرر بشأن تمديد المعاهدة؛
- قرار بشأن الشرق الأوسط.

٢ - إن وجود برنامج نووي متقدم لا يخضع للضمانات في الشرق الأوسط، وما يشكله هذا البرنامج من تهديد لأمن المنطقة، قد دفع مصر ودول المنطقة لطرح هذه القضية في العديد من المحافل منذ وقت مبكر؛ بدءا من الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٤ بالدعوة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفي المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالدعوة إلى تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط، وكذلك في المؤتمرات المتعاقبة لاستعراض المعاهدة.

٣ - ومنذ عام ١٩٧٤ والجمعية العامة تعتمد سنويا قرارات تدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؛ كما أنها تعتمد منذ عام ١٩٧٩ سنويا قرارات تتناول خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط.

280400 280400 00-40923 (A)
0040923

٤ - وقد أعرب القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥ عن قلق الدول الأطراف إزاء استمرار وجود منشآت نووية لا تخضع للضمانات في الشرق الأوسط، وأكد مجددا أهمية سرعة تحقيق الانضمام العالمي للمعاهدة، ودعا جميع دول الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة إلى الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن وإخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك دون أي استثناء.

٥ - وعلاوة على ذلك، دعا القرار جميع الدول في الشرق الأوسط إلى اتخاذ خطوات عملية في اتجاه إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، النووية والكيميائية والبيولوجية، ونظم توصيلها، في الشرق الأوسط بصورة يمكن التحقق منها على نحو فعال؛ كما دعا جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى التعاون وبذل أقصى ما تملك من جهود من أجل تحقيق ذلك الهدف.

٦ - وفي عام ١٩٩٥، لم تكن هناك سوى ثلاث دول في الشرق الأوسط لم تنضم بعد إلى المعاهدة ولم تبرم اتفاقات للضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي إسرائيل والإمارات العربية المتحدة وعُمان.

٧ - وانضمت الإمارات العربية المتحدة إلى المعاهدة عام ١٩٩٥، كما انضمت عُمان إليها عام ١٩٩٧، وهما الآن بسبيلهما إلى إبرام اتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا للمادة الثالثة من المعاهدة. ولا تزال إسرائيل الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، ولم تخضع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٨ - وقد أجرت اللجنة التحضيرية مناقشة مستفيضة حول القرار المتعلق بالشرق الأوسط وتنفيذه وسبل تحقيق الأهداف المرجوة منه. غير أن اللجنة التحضيرية لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق على أية توصيات جوهرية لتقديمها إلى مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ بشأن القضايا المطروحة عليه.

٩ - ولا يزال يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما الدول الوديعة الثلاث التي اشتركت في تقديم القرار، وكذلك الدول الأطراف في المعاهدة ككل، أن تقيّم التقدم المحرز في تنفيذ القرار منذ عام ١٩٩٥، وأن توصي بخطة عمل من أجل تحقيق أهدافه بصورة كاملة. وينبغي أن يُعهد بهذه المهمة إلى هيئة فرعية تُنشأ لهذا الغرض.

١٠ - ومصر تعتقد أن الدول الأطراف في المعاهدة، عند نظرها في تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط والتوصيات المتعلقة بالإجراءات التي ينبغي اتخاذها مستقبلا، ينبغي أن

تعرض التطورات التي استجدت منذ عام ١٩٩٥ بصورة موضوعية تستند إلى الواقع وتسهم في تحقيق الأهداف المباشرة للقرار، ألا وهي انضمام جميع دول المنطقة إلى المعاهدة وقبولها لإخضاع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك دون أي استثناء. وفي هذا الصدد، ينبغي على المؤتمر القيام بما يلي:

- الترحيب بانضمام الإمارات العربية المتحدة وعُمان إلى المعاهدة، وبالتقدم الذي أحرزته الدولتان في إبرام اتفاقات الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفاء منهما بالتزاماتهما بموجب المادة الثالثة من المعاهدة؛

- الإقرار بأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، ولم تخضع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ودعوة إسرائيل إلى القيام بذلك دون إبطاء.

١١ - وينبغي على مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ أيضا أن ينظر في الخطوات المؤقتة المناسبة ذات الطابع العملي التي ينبغي على دول الشرق الأوسط، ولا سيما إسرائيل، اتخاذها ريثما يتم تحقيق أهداف القرار بصورة كاملة. ويمكن أن تبدأ هذه الخطوات باتخاذ تدابير محددة لبناء الثقة في الميدان النووي في مجالات إنتاج المواد الانشطارية، والضمانات النووية، والإعلانات المنفردة.

١٢ - وعلاوة على ذلك، ينبغي أن ينظر المؤتمر في اتخاذ تدابير ملائمة لتشجيع ورصد التقدم في اتجاه تحقيق أهداف القرار في فترات ما بين المؤتمرات المتعاقبة لاستعراض المعاهدة. ويمكن أن تشمل هذه التدابير ما يلي:

- إنشاء لجنة متابعة تشرع في إجراء اتصالات مع إسرائيل، وتقدم تقارير عن مدى التقدم المحرز إلى المؤتمرات المتعاقبة لاستعراض المعاهدة. ويمكن أن تتألف هذه اللجنة من رئيس كل دورة من دورات اللجنة التحضيرية والدول الثلاث التي اشتركت في تقديم القرار؛

- تعيين ممثل/مبعوث خاص للدول الأطراف في المعاهدة لمواصلة المناقشات مع إسرائيل بشأن انضمامها إلى المعاهدة، وتقديم تقارير إلى المؤتمرات المتعاقبة لاستعراض المعاهدة؛

- تفويض الدول الثلاث الوديعة مهمة مواصلة المناقشة مع إسرائيل نيابة عن الدول الأطراف في المعاهدة، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في هذا الصدد إلى مؤتمر الاستعراض التالي ولجنته التحضيرية.

١٣ - ومن الأهمية أن نذكّر بأنه، منذ بداية مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، بينت مصر بوضوح أنه في ضوء عدم عالمية المعاهدة على الصعيد الإقليمي وعدم قدرتها على ضمان أمن دول الشرق الأوسط، فإنه لن يكون بمقدورها أن تؤيد تمديد المعاهدة إلى أجل غير محدود على أساس توافق الآراء.

١٤ - وقد جاء في المقرر المتعلق بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أنه لما كانت هناك أغلبية من الدول الأطراف تؤيد تمديد المعاهدة إلى أجل غير محدود، فإن المعاهدة تستمر سارية إلى أجل غير محدود. وفي هذا الصدد، كان المقرر واضحا تماما في أن تمديد المعاهدة لم يكن قرارا اتخذ بتوافق الآراء، بل كان بالأحرى قرارا اتخذته أغلبية الدول الأطراف في المعاهدة.

١٥ - وبالنسبة لكثير من الوفود، ومن بينها مصر، كان قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط عاملا أساسيا في تمرير الصيغة المشار إليها أعلاه بشأن تمديد المعاهدة، بدلا من تمريرها من خلال عملية تصويت. وهذه مسألة يجب أن تكون واضحة أمام مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠.

١٦ - ومن الضروري بدء عملية لمتابعة وتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط حتى يتم تحقيق أهدافه بصورة كاملة. فالإخفاق في إنجاز ذلك من شأنه أن يقوض في نهاية المطاف من مصداقية نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ومن مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.